



النشرة اليومية

Sunday, 03 November, 2025



أخبار
الطاقة



«النفط» يتراجع للشهر الثالث بفعل فائض العرض

الرياض

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

السعودي نمو خلال الربع الثالث بأسرع وتيرة فصلية في عامين ونصف، مدفوعًا بتسارع نمو الأنشطة النفطية بأعلى معدل في 3 سنوات، مسجلة نسبة 8.2%، والتي تعد أعلى وتيرة فصلية منذ الربع الثالث من عام 2022.

ووفقًا للتقديرات الأولية للهيئة العامة للإحصاء، تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي إلى 5% بالربع الثالث على أساس سنوي، مسجلًا بذلك أسرع وتيرة نمو فصلية منذ الربع الأول من 2023، مقارنة مع نمو بنسبة 3.9% في الربع الثاني من العام الجاري، وبنسبة 3.4% في الربع الأول من نفس العام.

خلال الربع الثالث من هذا العام، تباطأ نمو الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية في السعودية إلى 4.5%، وهي أقل وتيرة نمو محققة خلال عام، وذلك مقارنة مع نمو بنسبة 4.6% في الربع الثاني من نفس العام.

ورفع صندوق النقد الدولي منتصف الشهر الماضي تقديراته لنمو الاقتصاد السعودي للمرة الثانية على التوالي، بدفع من التوسع في الأنشطة غير النفطية، والتخفيف التدريجي لتخفيضات إنتاج النفط ضمن تحالف "أوبك+". يتوقع الصندوق أن يسجل أكبر اقتصاد عربي نموًا بنسبة 4% خلال عامي 2025 و2026، بزيادة قدرها 0.4% و0.1% على التوالي مقارنة بتقديرات يوليو الماضي، وفق تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" المحدث لشهر أكتوبر 2025.

سجلت أسعار النفط خسائر في أكتوبر للشهر الثالث وسط مخاوف زيادة العروض في الأسواق العالمية، مع تحالف أوبك+ منذ سبتمبر الماضي تدريجيًا عن تخفيضات الإنتاج الطوعية، التي التزمت بها ثماني دول منذ عام 2023، وبالغلة 2.2 مليون برميل يوميًا، فضلًا عن زيادة إنتاج الخام الأمريكي، إذ بلغ خلال الأسبوع الأخير من أكتوبر نحو 13.6 مليون برميل يوميًا.

خلال شهر أكتوبر، تراجعت أسعار برنت بنحو 2.9%، فيما هبط الخام الأمريكي بنسبة 2.23%، ليواصل الانخفاض للشهر الثالث على التوالي. وفي ختام تعاملات الأسبوع الأخير من أكتوبر سجلت العقود الآجلة لخام برنت 65.07 دولارًا للبرميل، فيما تداول خام غرب تكساس الوسيط عند 60.98 دولارًا للبرميل.

وبلغ متوسط أسعار خام برنت القياسي 68.17 دولارًا أمريكيًا خلال الربع الثالث، بانخفاض قدره 13% تقريبًا عن الفترة نفسها من العام الماضي، وبزيادة قدرها 2% عن الربع الثاني. وزادت مجموعة أوبك+ من منتجي النفط إنتاجها على مدار العام، مما أثار مخاوف بشأن فائض العروض وعرقلة أسعار النفط الخام. وارتفع متوسط أسعار الغاز الطبيعي الأمريكي خلال الربع الثالث بنحو 38% مقارنة بالربع نفسه من العام الماضي.

في تطورات أسواق الطاقة، في السعودية، حقق الاقتصاد



ومنذ ذلك الحين، قامت 13 ناقلة محملة بشحنات من محطة "أركتيك إل إن جي 2" بتفريغ حمولاتها في محطة بيرهاي للغاز الطبيعي المسال جنوب الصين. ارتفعت شحنات الغاز الطبيعي المسال الروسية في أكتوبر بنسبة 21% لتصل إلى 3.4 ملايين طن متري قبل عام، وهو أعلى مستوى شهري، وبنمو يقارب 27% عن الشهر السابق.

وانخفضت صادرات الغاز الطبيعي المسال من روسيا إلى أوروبا خلال الأشهر العشرة الأولى من هذا العام بنسبة 17.9% على أساس سنوي لتصل إلى 11 مليون طن متري. وفي أكتوبر وحده، انخفضت الصادرات عبر نفس المسار بنسبة 21% لتصل إلى 0.79 مليون طن متري مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق. بينما ارتفعت شحنات محطة يامال للغاز الطبيعي المسال التابعة لشركة نوفاتيك بنسبة 8% في أكتوبر على أساس سنوي لتصل إلى 1.76 مليون طن متري، وارتفعت بنسبة 17% مقارنة بالشهر السابق. ومنذ بداية العام، انخفضت صادرات يامال بنسبة 6% على أساس سنوي لتصل إلى 15.2 مليون طن متري. فيما زادت صادرات محطة سخالين-2، الموجهة نحو آسيا، والتي تديرها شركة غازبروم بنسبة 10% على أساس سنوي في أكتوبر لتصل إلى 0.98 مليون طن متري.

في الولايات المتحدة، تتجه شركات النفط العملاقة نحو البنية التحتية المزدهرة للذكاء الاصطناعي مع تراجع الطلب على الحفر. في التفاصيل، تتجه شركات خدمات حقول النفط العملاقة، إس إل بي، وهالبرتون، وبيكر هيوز، إلى مراكز البيانات وأعمال البنية التحتية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي لدفع عجلة نموها في المرحلة التالية، في ظل تباطؤ الطلب على الحفر وتوقف منصات الحفر في جميع أنحاء أمريكا الشمالية.

من جانبه، يكثف صندوق الاستثمارات العامة السعودي تركيزه على بناء كيانات عالمية رائدة بهدف جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية خلال السنوات المقبلة، وقالت مصادر إن الاستراتيجية الخاصة بالشركات التابعة لصندوق الاستثمارات العامة تمت الموافقة عليها، ومن المرجح الإعلان عنها في الربع الأول من العام المقبل.

وأوضحت المصادر أن صندوق الاستثمارات العامة السعودي، الذي تبلغ قيمة أصوله تريليون دولار، يخطط ضمن استراتيجيته الاستثمارية 2026-2030 لمنح أولوية أكبر لشركات مثل شركة الذكاء الاصطناعي "هيوماين" و"آلات" المتخصصة في التصنيع، وشركة تأجير الطائرات "أفيليس"، إلى جانب شركة الطيران الجديدة "طيران الرياض"، مع تحويل بعضها إلى كيانات عالمية رائدة قادرة على تأمين تمويلها الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية.

في روسيا، أظهرت بيانات بورصة لندن للغاز الطبيعي المسال يوم السبت انخفاض صادرات روسيا من الغاز الطبيعي المسال خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر بنسبة 3.4% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 25.2 مليون طن متري، بينما قفزت بنسبة 21% إلى مستويات قياسية في أكتوبر، وذلك في ظل بدء تشغيل مشروع الغاز الطبيعي المسال في القطب الشمالي 2. قُيّدت صادرات الغاز الطبيعي المسال من روسيا بسبب العقوبات الأمريكية المفروضة على أوكرانيا، لا سيما ضد محطة "أركتيك إل إن جي 2" الجديدة، والتي حدّت بشكل كبير من استخدام أسطول الناقلات لنقل الوقود.

أظهرت بيانات تتبع السفن من كبلر و"إل إس إي جي" أن الصين استلمت أول شحنة من الغاز الطبيعي المسال من المشروع الروسي الخاضع للعقوبات في نهاية أغسطس، وذلك قبل أيام من اجتماع بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الصيني شي جين بينغ.



السريع للذكاء الاصطناعي المُولد الذي يُحَفِّز الطلب على الطاقة والنشاط الصناعي.

وقال إن الشركة لا تزال واثقة من تحقيق طلبات بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي على مراكز البيانات قبل هدفها الأصلي المحدد بثلاث سنوات، في ظل استمرارها في ملاحظة زخم قوي في الطلب على طاقة مراكز البيانات.

ومع ذلك، أكد أن توقعات بيكر هيوز لعام 2025 لا تزال دون تغيير، مع توقع انخفاض حاد في الإنفاق العالمي على أنشطة المنبع بنسبة أحادية الرقم. وحذّر سيمونيلي من أن مخاوف فائض المعروض في سوق النفط تُلقِي بظلالها على المعنويات، حيث لا يزال بعض أعضاء أوبك+ غير قادرين على الوفاء بحصص الإنتاج. وقال إنه من المتوقع أن يظل الاستثمار في أنشطة المنبع المرتبطة بالنفط ضعيفًا حتى يمتص السوق الإمدادات الإضافية من المجموعة.

وأضاف أن المؤشرات الأولية تشير إلى أن عام 2026 سيكون عامًا آخر من النشاط الضعيف وانخفاض الإنفاق قبل أن يبدأ التعافي التدريجي، لا سيما في الأسواق الدولية والبحرية.

في وقت، حققت شركة بيكر هيوز، شركة خدمات حقول النفط، أرباحًا في الربع الثالث فاقت توقعات وول ستريت، مدفوعة بقوة أعمالها في التكنولوجيا الصناعية والطاقة. ومع خوض شركات خدمات حقول النفط غمار سوق متقلبة، تُسهم مجالات مرنة، مثل البنية التحتية للغاز الطبيعي المسال، وتحديثات شبكات الطاقة، والطلب المتزايد على الكهرباء من مراكز البيانات، في دعم النمو.

خَفَضَ منتجو النفط الأمريكيون ميزانيات الاستكشاف مع تحرك الأسعار حول أدنى مستوياتها عند 60 دولارًا للبرميل، تحت ضغط ارتفاع إنتاج منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها، في حين ازدهر الطلب على الطاقة نتيجة لتزايد أعباء العمل المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

انضمت كبرى شركات مقاولات حقول النفط في العالم إلى ركب توفير معدات الطاقة والتوربينات وحلول البيانات لتلبية الطلب المتزايد على الحوسبة والكهرباء. وقال جيمس ويست، المحلل في ميليروس للأبحاث: "هذه فرص واعدة للنمو، نظرًا للحاجة إلى الطاقة، وخاصة توليد الطاقة الموزعة". وأضاف: "يسعى المستثمرون جاهدين للاستثمار في قطاع توليد الطاقة، وهذه التحركات تدفع بتقييمات الشركات نحو الارتفاع".

وتشهد شركة بيكر هيوز نموًا قويًا في قطاع تكنولوجيا الصناعة والطاقة، الذي يضم توربينات الغاز، وأنظمة الشبكات، والمنصات الرقمية. سجلت الوحدة طلبات جديدة تجاوزت 4 مليارات دولار في الربع الثالث، مما رفع إجمالي الطلبات إلى مستوى قياسي بلغ 32 مليار دولار.

وقال المحلل ويست: "حجزت بيكر هيوز بالفعل 1.2 جيجاواط من حلول مراكز البيانات هذا العام". وتعتمد هالبرتون على شراكتها مع شركة فولتا غريد، وهي شركة توليد غاز في تكساس، والتي أعلنت مؤخرًا عن نشر 2.3 جيجاواط لدعم مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي من الجيل التالي التابعة لشركة أوراكل.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة بيكر هيوز، لورينزو سيمونيلي، يوم الجمعة، إن البيئة الاقتصادية الكلية العالمية لا تزال مرنة حتى عام 2025، على الرغم من التحديات الجيوسياسية والسياسية، مدعومة بالانتشار



إل بي، وهالبرتون توقعات أرباح الربع الثالث.

كما اعتمدت شركة بيكر على قسم تكنولوجيا الصناعة والطاقة التابع لها لتعزيز حضورها في سوق الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال، وهي استراتيجية يُتوقع أن تدعم نمو الإيرادات وترسيخ مكانتها في مجال التحول في مجال الطاقة.

وأعلنت الشركة أن تراكم مشاريع تكنولوجيا الصناعة والطاقة ارتفع بنسبة 3% على أساس ربع سنوي ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 32.1 مليار دولار، بينما ارتفعت الطلبات الفصلية بنسبة 44% على أساس سنوي لتصل إلى 4.14 مليارات دولار، مما يعكس الطلب المتزايد على مشاريع الغاز الطبيعي المسال والتحول في مجال الطاقة.

وتتوقع شركة بيكر هيز أن تتراوح إيرادات قسم تكنولوجيا الصناعة والطاقة بين 3.2 مليارات و3.7 مليارات دولار أمريكي في الربع الحالي، وبين 12.8 مليار و13.3 مليار دولار أمريكي للعام بأكمله، مع توقع طلبيات سنوية تتراوح بين 13.5 مليار و14.5 مليار دولار أمريكي.

ويواجه مزودو خدمات حقول النفط انخفاضاً في الطلب على أعمال الحفر والإنجاز التقليدية، حيث يعتمد المنتجون تقنيات استخراج أكثر كفاءة، كما أن ارتفاع الإمدادات يحد من الحاجة إلى آبار جديدة. كما يظل المشغلون حذرين في ظل تقلب أسعار النفط، والطاقة الإنتاجية الفائضة لأوبك+، وعدم اليقين التجاري، لا سيما في أمريكا الشمالية.

وأعلنت الشركة، ومقرها هيوستن، عن أرباح معدلة بلغت 68 سنتاً للسهم الواحد للأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر، متجاوزة متوسط توقعات المحللين البالغة 62 سنتاً، وفقاً لبيانات بورصة لندن. كما تجاوزت الإيرادات الفصلية البالغة 7.01 مليارات دولار أمريكي التوقعات البالغة 6.83 مليارات دولار أمريكي. كما تجاوزت شركتا إس



الشرق الأوسط

«أوبك بلس» يتفق على زيادة الإنتاج ١٣٧ ألف برميل يومياً لشهر ديسمبر

وافق ثمانية أعضاء في تحالف «أوبك بلس»، يوم الأحد، على زيادة إنتاج النفط بنحو 137 ألف برميل يومياً، وذلك لشهر ديسمبر (كانون الأول) المقبل.

وأكدت الدول الثماني، وهي السعودية وروسيا والإمارات والعراق والكويت وعمان وكازاخستان والجزائر، «التزامها باستقرار سوق النفط في ضوء أساسيات سوق النفط الجيدة الحالية والتوقعات الاقتصادية العالية المستقرة، وتعديل إنتاجها».

وقالت أمانة «أوبك» في بيان عقب الاجتماع الافتراضي، إنه «في ضوء التوقعات الاقتصادية العالية المستقرة والأساسيات الجيدة الحالية للسوق، والتي تنعكس في انخفاض مخزون النفط، قررت الدول الثماني المشاركة تطبيق تعديل إنتاج قدره 137 ألف برميل يومياً من التعديلات الطوعية الإضافية البالغة 1.65 مليون برميل يومياً التي أعلن عنها في أبريل (نيسان) 2023»، موضحة أنه «سيتم تطبيق هذا التعديل في ديسمبر 2025».

و«بعد ديسمبر، ونظراً للعوامل الموسمية، قررت الدول الثماني أيضاً تعليق زيادات الإنتاج الشهرية في يناير (كانون الثاني) وفبراير (شباط) ومارس (آذار) 2026»، وفقاً للبيان.

وأكدت الدول الثماني كميات خفض البالغة 1.65 مليون برميل يومياً قد تتم إعادتها بشكل جزئي أو كامل، تدريجياً، حسب متغيرات السوق. على أن تواصل مراقبة ظروف السوق وتقييمها عن كثب.

وفي إطار جهودها المتواصلة لدعم استقرار السوق، أكدت الدول الثماني على أهمية اتباع نهج حذر والاحتفاظ بالمرونة الكاملة لمواصلة تعليق أو عكس تعديلات الإنتاج الطوعية الإضافية، بما في ذلك التعديلات الطوعية التي تم تنفيذها سابقاً لـ 2.2 مليون برميل يومياً والتي أعلن عنها في نوفمبر (تشرين الثاني) 2023، وفقاً للبيان.

وأشارت الدول إلى أن هذا الإجراء سيتيح فرصة للدول المشاركة لتسريع تعويضاتها، وأكدت التزامها الجماعي بتحقيق الامتثال الكامل لإعلان التعاون، بما في ذلك تعديلات الإنتاج الطوعية الإضافية التي ستراقبها لجنة المراقبة الوزارية المشتركة. كما أكدت عزمها على التعويض الكامل عن أي إنتاج زائد منذ يناير (كانون الثاني) 2024.

وأكد البيان أن الاجتماع المقبل من المقرر عقده في 30 نوفمبر المقبل. وكان تحالف «أوبك بلس» رفع أهداف الإنتاج بأكثر من 2.7 مليون برميل يومياً، بما يعادل 2.5 في المائة تقريباً من الإمدادات العالمية منذ أبريل (نيسان)، لكنه أبطأ الوتيرة في أكتوبر (تشرين الأول) ونوفمبر (تشرين الثاني) إلى 137 ألف برميل يومياً، نزولاً من زيادات أكبر.

وتزيد العقوبات الغربية الجديدة المفروضة على روسيا، العضو في تحالف «أوبك بلس»، من التحديات في المناقشات؛ إذ من المحتمل أن تواجه موسكو صعوبة في زيادة إنتاجها بشكل أكبر، بعد أن فرضت الولايات المتحدة وبريطانيا تدابير جديدة على شركتي «روسنفت» و«لوك أويل» الروسييتين.



وأظهر تقرير لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، نهاية الأسبوع الماضي، إنتاجاً قياسيًّا من الخام في الولايات المتحدة بلغ 13.6 مليون برميل يومياً، الأسبوع الماضي.

وقال ترمب، يوم الخميس، إن الصين وافقت على البدء في عملية شراء الطاقة الأميركية، وإن صفقة كبيرة قد تتم على أن تشمل كميات من ألaska. ومع ذلك، لا يزال يشكك محللون فيما إذا كان الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والصين سيعزز الطلب الصيني على الطاقة الأميركية.

وسجلت أسعار النفط أدنى مستوى في خمسة أشهر عند 60 دولاراً للبرميل تقريباً في 20 أكتوبر، وسط مخاوف من تراكم المعروض، لكنها تعافت منذ ذلك الحين إلى نحو 65 دولاراً، بسبب فرض عقوبات على روسيا والتفاؤل بشأن محادثات التجارة بين الولايات المتحدة وشركائها.

وخفض تحالف «أوبك بلس»، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وحلفاء من بينهم روسيا، الإنتاج لعدة سنوات، حتى أبريل الماضي. وبلغت التخفيضات ذروتها، في مارس (آذار)، إذ وصلت إلى 5.85 مليون برميل يومياً إجمالاً.

وتألف تقليص الإنتاج من ثلاث شرائح، وهي: تخفيضات طوعية تبلغ 2.2 مليون برميل يومياً، و1.65 مليون برميل يومياً من ثمانية أعضاء في «أوبك بلس»، ومليوناً برميل يومياً إضافية من المجموعة بأكملها.

وبدأ التحالف في تقليص التخفيضات الطوعية، بينما من المقرر أن تبقى شريحة التخفيضات من المجموعة بأكملها سارية حتى نهاية عام 2026.

وسجلت العقود الآجلة لخام برنت 65.07 دولار للبرميل عند التسوية في جلسة يوم الجمعة، آخر تداولات الأسبوع، بارتفاع سبعة سنتات أو 0.11 في المائة. وأنهى خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي التداول عند 60.98 دولار للبرميل، مرتفعاً 41 سنتاً، بما يعادل 0.68 في المائة.

يوم الجمعة، ارتفع الدولار ليقرب من أعلى مستوياته في ثلاثة أشهر مقابل مجموعة من العملات الرئيسية؛ الأمر الذي يجعل شراء السلع المقيمة بالدولار، مثل النفط، أكثر تكلفة.



الشرق الأوسط

تركيا تشتري المزيد من النفط غير الروسي بعد العقوبات الغربية الأخيرة

مصفاة «ستار» التابعة لشركة «سوكار» شحنة واحدة فقط من الخام الكازاخستاني هذا العام، ولم تستورد أي شحنة في عام 2024.

وأفاد مصدران بأن شركة التكرير التركية الرئيسية الأخرى «توبراش»، تزيد مشترياتها من الخامات غير الروسية المشابهة في جودتها لخام «الأورال» الروسي، مثل الخامات العراقية، دون ذكر مزيد من التفاصيل.

ولم يعلن سابقاً عن تحركات المصافي التركية لزيادة مشترياتها من الخام غير الروسي بسبب العقوبات الأخيرة.

وقال مصدران إن «توبراش»، التي تمتلك مصفاتي رئيسيتين في تركيا، من المرجح أيضاً أن تلغي واردات الخام الروسي تماماً في إحدى هاتين المصفتين قريباً، حتى تتمكن من الحفاظ على صادرات الوقود إلى أوروبا دون الوقوع في فخ عقوبات الاتحاد الأوروبي القادمة. وأضافا أن الشركة ستواصل معالجة الخام الروسي في المصفاة الأخرى.

ونوّعت شركة «توبراش» إمداداتها من النفط الخام هذا العام؛ إذ اشترت أول شحنة لها على الإطلاق من البرازيل، وتنتظر حالياً تسلم شحنتها الثانية من النفط الخام الأنغولي، وهي شحنة من نوع «موستاردا»، ومن المقرر وصولها في أوائل نوفمبر (تشرين الثاني).

أفادت مصادر مطلعة لـ«رويترز» بأن أكبر مصافي النفط في تركيا تشتري المزيد من النفط غير الروسي رداً على العقوبات الغربية الأخيرة المفروضة على روسيا.

وتُعد تركيا مشترياً رئيسياً للنفط الخام الروسي، إلى جانب الصين والهند. وتتخذ المصافي التركية الآن خطوات مماثلة لتلك التي اتخذتها الهند، في مؤشر إلى تأثير جهود الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة لتضييق الخناق على مبيعات النفط الروسي المستخدمة لتمويل الحرب في أوكرانيا.

واشترت إحدى كبرى مصافي التكرير التركية، وهي مصفاة «سوكار تركيا إيجيه» (STAR)، المملوكة لشركة «سوكار» الأذربيجانية، مؤخراً أربع شحنات من النفط الخام من العراق وكازاخستان، ومنتجين آخرين غير روسيين للوصول في ديسمبر (كانون الأول)، وفقاً للمصادر. ويصل هذا إلى ما بين 77 ألفاً و129 ألف برميل يومياً من الإمدادات غير الروسية اعتماداً على حجم الشحنة بناءً على حسابات «رويترز»، مما يعني أن «سوكار» ستستخدم خاماً روسياً أقل.

وبلغ الخام الروسي تقريباً جميع استهلاك مصفاة «ستار» من النفط الخام في سبتمبر (أيلول) وأكتوبر (تشرين الأول)، والبالغ نحو 210 آلاف برميل يومياً، وفقاً لبيانات «كبلر». وقال مصدران إن إحدى الشحنات الأربع هي شحنة من شركة «كيبكو» الكازاخستانية، وهي بنفس جودة خام «الأورال» الروسي، ولكن مصدرها كازاخستان. واستوردت



ومن المقرر أن تستلم تركيا 141 ألف برميل يومياً من النفط الخام العراقي في نوفمبر، وفقاً لشركة «كبلر»، بزيادة على 99 ألف برميل يومياً في أكتوبر، ومقارنةً بنحو 80 ألف برميل يومياً في المتوسط هذا العام. ولم تتوفر بيانات ديسمبر بعد.

ووفقاً لبيانات «كبلر»، استوردت تركيا نحو 669 ألف برميل يومياً من النفط الخام خلال الفترة من يناير (كانون الثاني) إلى أكتوبر، منها 317 ألف برميل يومياً؛ أي ما يعادل 47 في المائة، من النفط الروسي.

ويُقارن ذلك بـ 580 ألف برميل يومياً من النفط الخام خلال الفترة نفسها من العام الماضي، منها 333 ألف برميل يومياً من روسيا.



الشرق الأوسط

مصر: «بي بي» تعلن عن إنتاج جديد للغاز من حقل «ريفين»

هذا الإنجاز قدرة الشركة على التنفيذ بأعلى معايير السلامة والكفاءة».

قالت شركة «بي بي» إنها بدأت بنجاح تشغيل بئر «آر دبليو 5» في حقل «ريفين» قبالة سواحل مصر بالبحر المتوسط، ما يضيف إنتاجاً جديداً بواقع 80 مليون قدم مكعبة يومياً من الغاز، ضمن مشروع غرب دلتا النيل.

ويأتي ذلك بالتوازي مع زيادة إنتاج البئر «آر دبليو 4»، ليبلغ إجمالي إنتاج البئرين الجديديتين نحو 140 مليون قدم مكعبة يومياً منذ بداية العام.

وقال نادر زكي، الرئيس الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «بي بي»: «يأتي هذا الإنتاج ضمن برنامج الآبار الإضافية في حقل (ريفين)، الذي يُشكل جزءاً من أنشطتنا لدعم رؤية مصر في تلبية الطلب المحلي على الطاقة، فضلاً عن تعزيز استراتيجية (بي بي) للنمو في المنطقة».

وأضاف أن «بي بي» تعاقدت مؤخراً على منصة حفر بحرية في المياه العميقة لحفر 5 آبار للتنمية والاستكشاف في البحر المتوسط. ويتوقع أن يبدأ الحفر في أبريل (نيسان) 2026، ويهدف إلى إضافة إنتاج جديد خلال صيف العام المقبل.

وتمتلك «بي بي»، المشغلة لتسهيلات غرب دلتا النيل، 82.75 في المائة من المشروع، في حين تمتلك «هاريبور إنرجي» 17.25 في المائة.

من جانبه، قال وائل شاهين، رئيس شركة «بي بي» مصر: «تشكل البئران جزءاً من برنامج الآبار الإضافية في حقل (ريفين)، الذي تم تنفيذه بنجاح خلال الفترة الماضية. ويبرز



«قطر للطاقة» تمنح «سامسونغ» عقداً لإنشاء مشروع لالتقاط وتخزين ثاني أكسيد الكربون

المسببة للاحتباس الحراري بشكل كبير، وستدعم (خطة العمل الوطنية القطرية للتغير المناخي). ولتحقيق ذلك، يسرنا التعاون مع شركة (سامسونغ سي آند تي)، ونتطلع إلى تنفيذها هذا المشروع العالمي بنجاح».

وكانت «قطر للطاقة» أطلقت أول مشروعاتها لالتقاط واحتجاز ثاني أكسيد الكربون في عام 2019 بسعة تبلغ 2.2 مليون طن سنوياً. كما سيقوم مشروعان جديداً تحت الإنشاء بخدمة مشروعين توسعة حقلي الشمال الشرقي والجنوبي، بالالتقاط واحتجاز 2.1 مليون طن سنوياً، و1.2 مليون طن سنوياً، من ثاني أكسيد الكربون على التوالي.

منحت «قطر للطاقة» شركة «سامسونغ سي آند تي» عقد الهندسة والتوريد والإنشاء لمشروع رئيسي لالتقاط وعزل وتخزين ثاني أكسيد الكربون، سيخدم منشآت «قطر للطاقة» القائمة لإنتاج الغاز الطبيعي المسال في مدينة راس لفان الصناعية.

وقالت «قطر للطاقة»، في بيان صحافي الأحد، إن «المشروع سيعمل على التقاط واحتجاز ما يصل إلى 4.1 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً؛ مما يجعله أحد أكبر المشروعات من نوعها في العالم، ويضع قطر في مقدمة دول العالم التي تعمل على التقاط واحتجاز الكربون على نطاق واسع، معززاً دورها القيادي في توفير الطاقة المسؤولة والمستدامة».

وقال وزير الدولة لشؤون الطاقة العضو المنتدب الرئيس التنفيذي لـ«قطر للطاقة»، سعد الكعبي: «هذا المشروع الرائد يدعم قدراتنا المتنامية في مجال التقاط واحتجاز الكربون، ويعزز مكانتنا بصفتنا مزوداً موثقاً للطاقة منخفضة الكربون وبأسعار معقولة. وستوظف جميع مشروعات توسعة الغاز الطبيعي المسال هذه التقنيات بهدف التقاط أكثر من 11 مليون طن سنوياً من ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2035».

وأضاف: «من خلال تطبيق الجوانب البيئية المهمة لـ(استراتيجية قطر للطاقة للاستدامة)، ستعمل مشروعاتنا لالتقاط واحتجاز الكربون على خفض انبعاثات الغازات



«الحفر العربية» السعودية تعزز أسطولها وتتجه لـ ٨٠ % تشغيلاً

استمرارها في الاستجابة بفعالية للفرص السوقية المتغيرة، مع المحافظة على تركيز ثابت على تقديم حلول حفر رائدة تتميز بالسلامة والموثوقية والابتكار.

أعلنت شركة الحفر العربية، أكبر شركات الحفر في المملكة من حيث حجم الأسطول، تلقيها إشعارات باستئناف تشغيل ثلاثة من حفاراتها البرية التي كانت معلقة.

ويؤكد هذا الإعلان الاتجاه التصاعدي في نشاط الشركة، والتي تتوقع رفع نسبة تشغيل أسطولها بشكل كبير خلال العام القادم.

وأوضحت الشركة في إفصاح إلى السوق المالية السعودية (تداول)، أن الحفارات البرية الثلاثة المستدعاة ستستأنف عمليات الحفر وفقاً لأسعار السوق اليومية السائدة، ومن المتوقع بدء تشغيلها خلال الربع الأول من عام 2026.

وفقاً لإعادة تشغيل الحفارات البرية المستدعاة، والحفارتين البحريتين اللتين تم الإعلان عن استئناف تشغيلهما في 30 أكتوبر (تشرين الأول) 2025، وبدء تنفيذ أول عقد دولي للشركة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، يُتوقع أن تصل نسبة تشغيل الأسطول كاملاً إلى 80 في المائة في الربع الثاني من عام 2026، مقارنة بـ 73.8 في المائة في الربع الثالث من عام 2025.

النمو الاستراتيجي والالتزام بقطاع الطاقة

يؤكد الرئيس التنفيذي للشركة، غسان مرداد، أن استئناف تشغيل الحفارات البحرية والبرية يعزز مسار النمو الاستراتيجي لـ «الحفر العربية» ويؤكد التزامها الراسخ بدعم طموحات المملكة في قطاع الطاقة. وتؤكد الشركة



النفط يواصل الصعود بعد تجميد "أوبك+" الاقتصادية

لزيادات الربع الأول

الزيادة بدءاً من يناير يعكس التوقعات بتباطؤ موسمي في الطلب.

وأضافاً: "نرجّح أيضاً أن التحالف يدرك أن السوق قد تجد صعوبة في استيعاب أي براميل إضافية، خصوصاً إذا تبين أن الاضطرابات في الإمدادات الروسية مؤقتة".

سيراقب المتعاملون أيضاً أي اضطرابات مادية في الإمدادات بعد هجوم أوكراني ضخم بطائرات مسيرة في البحر الأسود، تسبب في اشتعال ناقلة نفط وإلحاق أضرار بمرافق تحميل النفط في ميناء توابسي.

وتضم المنطقة مصفاة رئيسية تديرها شركة "روسنفت"، التي فرضت عليها الولايات المتحدة عقوبات الشهر الماضي إلى جانب "لوك أويل".

في سياق منفصل، قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إن نيجيريا، أكبر منتج للنفط في أفريقيا، قد تواجه عملاً عسكرياً أمريكياً إذا لم توقف الصراعات الدينية، وذلك بعد أيام من نفيه تقارير تحدثت عن استعداد واشنطن لشن ضربات ضد فنزويلا.

ارتفعت أسعار النفط لليوم الرابع على التوالي بعد إعلان تحالف "أوبك+" عزمه تجميد زيادة الإنتاج خلال الربع الأول من عام 2026، وذلك عقب رفع محدود جديد مقرّر للشهر المقبل.

قفز خام "برنت" فوق 65 دولاراً للبرميل، مسجلاً أطول سلسلة مكاسب منذ أواخر سبتمبر، فيما استقر خام "غرب تكساس الوسيط" قرب 61 دولاراً.

وقال تحالف "أوبك+" الأحد، إنه سيرفع الإنتاج بنحو 137 ألف برميل يومياً في ديسمبر، بما يتماشى مع الزيادات المجدولة لشهري أكتوبر ونوفمبر، على أن يجمد أي زيادات بين يناير ومارس.

مخاوف من فائض في الإمدادات

تأتي خطوة "أوبك+" في وقت تواجه السوق احتمالات فائض متنامٍ في المعروض العالمي، بعدما خسر خام "برنت" نحو 10% من قيمته خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وقد تعافت الأسعار من أدنى مستوى في خمسة أشهر عقب تشديد العقوبات الأمريكية على روسيا، ما أثار تساؤلات حول مستقبل الإمدادات من هذا المصدر الرئيسي.

ولا يزال لدى الأعضاء الثمانية الرئيسيين في "أوبك+" ما يقارب 1.2 مليون برميل يومياً من الحصة الحالية لم تتم استعادتها بعد. إلا أن الزيادات الفعلية في الإنتاج جاءت أقل من الكميات المعلنة، إذ عوّض بعض الأعضاء الإنتاج الزائد سابقاً، فيما يواجه آخرون صعوبات في رفع إنتاجهم، ما قلّص الأثر الفعلي على السوق.

تباطؤ موسمي متوقع

كتب المحللان براين مارتن ودانيال هاينز من "إيه إن زد غروب هولدينغز" في مذكرة: "قال المندوبون إن قرار تجميد



مشتريات الصين من النفط الروسي تتراجع الشرق بعد العقوبات الغربية

تعمل الولايات المتحدة وحلفاؤها على تشديد العقوبات على كل من المنتجين الروس وزبائنهم، في محاولة لوقف الحرب عبر خنق عائدات موسكو النفطية. وتُعد الصين أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، وأي قيود على إمداداتها من روسيا قد تصب في مصلحة موردين آخرين. ومن بين هؤلاء الموردين المحتملين الولايات المتحدة، التي توصلت إلى هدنة تجارية تاريخية مع بكين خلال اجتماع الأسبوع الماضي بين الرئيسين دونالد ترمب وشي جين بينغ.

مع ذلك، لم تكن العقوبات خسارة كاملة لروسيا، إذ لجأت شركة "يولونغ" المدرجة على القوائم السوداء، بعد إلغاء شحناتها من قبل الموردين الغربيين، إلى الاعتماد بشكل أكبر على النفط الروسي لغياب بدائل أخرى.

المصافي الخاصة تراقب التطورات بحذر في الأثناء، تراقب مصافي خاصة أخرى التطورات بحذر وتتجنب أي خطوات قد تؤدي إلى فرض عقوبات مشابهة، وفقاً لـ "ريستاد إنرجي". كما تواجه تلك المصافي نقصاً في حصص استيراد النفط الخام بعد تغييرات ضريبية قلّصت استخدام مواد خام أخرى، ما سيحد من قدرتها على شراء النفط الروسي لبقية العام حتى لو رغبت في تجاوز العقوبات.

وزاد الاجتماع بين ترمب وشي من تعقيد المشهد. فعلى الرغم من أن الزعيمين توصلا إلى قواعد جديدة للتجارة في مجالات مثل أشباه الموصلات والمعادن النادرة وفول الصويا، فإن مسألة النفط الروسي لم تُذكر في أي من البيانات العلنية.

تتجنب مصافي النفط الصينية شحنات النفط الخام الروسي بعد أن فرضت الولايات المتحدة ودول أخرى عقوبات على أبرز المنتجين الروس وبعض عملائهم.

وبحسب متعاملين، امتنعت شركات مملوكة للدولة مثل "سينوبك" و"بتروتشاينا" عن شراء الشحنات، وألغت بعض العقود، في أعقاب العقوبات التي فرضت الشهر الماضي على شركتي "روسنفت" و"لوك أويل". أما المصافي الخاصة الصغيرة، المعروفة باسم "إيريك الشاي"، فتتريث بدورها خشية التعرض لعقوبات مشابهة لتلك التي طالت شركة "شاندونغ يولونغ للبتروكيماويات"، والتي أدرجتها المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي على القوائم السوداء مؤخراً.

نحو نصف صادرات النفط الروسي إلى الصين تتأثر تشمل أنواع الخام الروسية المتضررة خام "إسبو" (ESPO) شائع الاستخدام، والذي شهد تراجعاً حاداً في الأسعار.

وتُقدّر شركة "ريستاد إنرجي" أن نحو 400 ألف برميل يومياً، أي ما يصل إلى 45% من إجمالي واردات الصين من النفط الروسي، تأثرت بالإحجام الحالي عن الشراء.

وقد عززت روسيا موقعها كأكبر مورد نفط أجنبي للصين، مستفيدة من الخصومات الكبيرة المفروضة على نفطها بسبب العقوبات الغربية التي تلت الحرب على أوكرانيا.

العقوبات تضيق الخناق على عائدات موسكو

شكرًا.